

دور المراجعة القضائية في الحد من الفساد بالقطاع العام

(دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي)

The Role of judicial Auditing In Reducing Corruption In The Public Sector.

(Field study on the National Audit Office)

د. الطيب المجتبى البلول محمد استاذ المحاسبة المساعد ،كلية العلوم الإدارية ،جامعة بحري.

د. تهناني ابوالقاسم احمد عبدالله استاذ المحاسبة المشارك ، جامعة ام درمان الاسلامية.

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس اثر المراجعة القضائية على الفساد المالي والاداري بمؤسسات القطاع العام ولتحقيق أهداف الدراسة تمت الاستعانة بالدراسات السابقة لبناء نموذج الدراسة وفرضياتها كان المستهدف من الدراسة المراجعين بديوان المراجعة القومي ، اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي وكانت الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات من عينة عشوائية بسيطة ، ووزعت عدد (60) نسخة إستبانة للمستهدفين بنسبة إسترداد بلغت (100%)، وبعد إجراء الدراسة الميدانية ومن خلال نماذج الانحدار الخطي تم التوصل الى إنه يوجد اثر معنوي للمراجعة القضائية علي الفساد المالي والاداري بمؤسسات القطاع العام . اوصت الدراسة بضرورة قيام مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان ، بنشر ثقافة ومفاهيم المراجعة القضائية ومدي أهمية تطبيقها في مؤسسات القطاع العام بالسودان.

الكلمات المفتاحية: المراجعة القضائية، الفساد المالي ، الفساد الاداري

Abstract:

The study aimed to measure the impact of judicial auditing on financial and administrative corruption in public sector institutions, and in order to achieve the objectives of the study, previous studies were used to build the study model and its hypotheses. The target of the study was the auditing of the National Audit Office, the study relied on the descriptive and analytical method , and the questionnaire was a major tool for data collection from a simple random sample, a number of (60) questionnaires were distributed to the target population with a recovery rate of (100%) after conduting the study through linear regression models, then it was concluded that

there is a significant impact of the judicial auditing on financial and administrative corruption in public sector institutions. The study recommended that the Council for the Organization of the Accounting and Auditing Profession in Sudan should spread the culture and concepts of judicial auditing and the importance of their application in public sector institutions in Sudan.

Key words: judicial review, financial corruption, administrative corruption.

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد: تمثل بدايات القرن الحادي والعشرين مرحلة انهيار كبير للاقتصاد العالمي ، مما سبب انهياراً واضحاً في العديد من المؤسسات المالية العالمية نتيجة لسوء تخطيط إدارتها ، او بسبب فشل المراجعين الخارجيين في الكشف عن التجاوزات واتخاذ الإجراءات المهنية اللازمة ، من ما دفع العديد من المؤسسات والافراد للجو الي المحاكم لفصل القضايا والدعاوي المتنازع فيها . (حامد، 2017م، ص 376) هذا السلوك ترتب عليه زيادة القضايا المرفوعة في المحاكم بشكل عام ، والمحاكم السودانية علي وجه الخصوص بسبب ما اصاب المؤسسات والافراد من اضرار ،(الامر الذي ادي الي اساءة مهنة المحاسبة والمراجعة ، وصدر قانون مسؤولية الشركات المساهمة العامة في امريكا (Corpojdtrate responsibility) والتي اسمتها الصحافة العالمية والامريكية (C0rporatate scaudal) اي فضيحة الشركات المساهمة . هذا يتطلب بما لا يدع مجالاً للشك إضافة مهمة للمراجع القانوني في اطار إعادة صياغة الوضع الحالي للمراجعات ، لتقليص حجم فجوة التوقعات في المراجعة ، إضافة الي اكتشاف الغش والفساد المالي في المؤسسات إن طبيعة العمل خاصة في المراجعة القضائية يتطلب قضائيين مؤهلين للعمل ، لتحقيق العدالة بما يمتلكون من معرفة متكاملة في مجال المحاسبة والمراجعة ، وهذا اكد عليه (سامي، 2002م) بقوله (إن المراجعة القضائية تعد خدمة مستحدثة اوجدتها الظروف الحالية من الفساد الذي يشوب الأعمال ، حيث إنها مجال من مجالات المعرفة المحاسبية الهامة والمعاصرة ، فهي تهتم بالنظر في المشكلات القضائية التي تعد المحاسبة إطاراً مرجعاً لها .إن المتتبع لدور المراجعة بأنواعها المختلفة يلاحظ أنها أدت وما زالت تؤدي دوراً كبيراً ومتعاضداً في حفظ الجهات المختلفة وخدمة المستفيدين منها بشكل مناسب ، وإن حدثت بعض المشاكل التي تسبب فيها من يقومون بأدائها مثل ما حدث (أرثر أندرسون) الذي تواطأ مع بعض المديرين التنفيذيين ، لشركة انرون بأمريكا . والتي انهارت نتيجة لذلك التواطؤ وغير ذلك من الفشل الذي لازم بعض القائمين علي امر المراجعة ، وكل ذلك ادي الي تطور هذا الفرع المحاسبي مع التطور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، وعليه فإن المراجعة القضائية واحدة من تلك التطورات .

مشكلة الدراسة: يمثل الفساد المالي والاداري احد اهم المخاطر التي تواجه الاقتصاديات العالمية (عبود، 2010 م، ص 3) وتحديدًا الدول النامية لكونه يمثل تبديد للثروات أو إستثماراتها في المجالات غير منتجة فضلاً عن سرقة جزء منها من قبل المفسدين والمستغلين وبالتالي حرمان البلاد من ثرواتها وبقاء الفقر والتخلف قائماً وجاثماً على كهول المواطنين ، ان صور الفساد المؤلمة تجعل منة تحدياً مهما وكبيراً للحكومات والمجتمعات مع الامر الذي يفترض وجود خطط وجهود متكاملة ومتفاعلة تستهدف التخلص من هذا الخطر وازالة اثاره ، علي ان هذا الامر يستلزم جهوداً واسعة في مجالات عديدة اقتصادية واجتماعية وقانونية وتربوية وذلك لأن الفساد المالي والاداري هو ثمرة طبيعية لا وضاع شاذة وسلبية في تلك المجالات فغياب المسالة القانونية مع وجود ثغرات في التشريعات الحكومية النافذة قد يستغلها المفسدون فضلاً عن ضعف الوازع الديني والاخلاقي مع وجود عادات وتقاليد اجتماعية قد تقبل ولا تستنكر الفساد مع تدني مستويات المعيشة كل ذلك يشكل مرتعاً خصباً لتنامي الفساد وانتشاره ، وعليه فإن التصدي للفساد المالي والاداري يقتضي مواجهة تلك الظواهر المسببة له ،ولا سيما عن طريق المراجعة القضائية ، وسبباً على ذلك يمكن إيجاز مشكلة الدراسة في شكل التساؤلات الآتية :

التساؤل الرئيسي هل توجد علاقة بين المراجعة القضائية والفساد في مؤسسات القطاع العام؟
وتتفرع منها الاسئلة الفرعية الآتية :

- 1-هل توجد علاقة بين المراجعة القضائية والفساد المالي بمؤسسات القطاع العام ؟
- 2-هل توجد علاقة بين المراجعة القضائية والفساد الاداري بمؤسسات القطاع العام ؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى قياس دور المراجعة القضائية في الحد من الفساد في القطاع العام وذلك من خلال الآتي :

- 1- قياس اثر المراجعة القضائية علي الفساد المالي بمؤسسات القطاع العام
- 2- قياس اثر المراجعة القضائية علي الفساد الاداري بمؤسسات القطاع العام

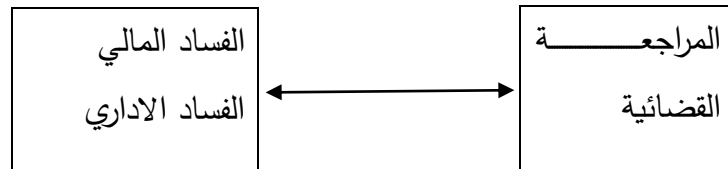
اهمية الدراسة: تنقسم الى:

- 1- الدراسة تناولت إضافة جديدة للفكر المحاسبي من خلال قياس دور المراجعة القضائية في الحد من الفساد المالي والاداري بمؤسسات القطاع العام

- 2- تسهم هذه الدراسة في سد الفجوة في الدراسات السابقة الاجنبية والعربية والسودانية بمدى دور المراجعة القضائية في الحد من الفساد المالي والاداري بمؤسسات القطاع العام
- 3- تسليط الضوء على الفساد المالي والاداري بمؤسسات القطاع العام مع ابراز دور المراجعة القضائية في الحد منه

- الاهمية العملية:

- 1- توضيح اهمية تطبيق المراجعة القضائية من المراجعين والاستفادة منها في الحد من الفساد المالي والاداري بمؤسسات القطاع العام
 - 2- تسهم هذه الدراسة في تقديم بعض التوصيات والمقترحات للجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة والتي يمكن تنفيذها كحل لمشاكل الفساد المالي والاداري بمؤسسات القطاع العام .
 - 3- تساعد هذه الدراسة مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة تحديد الاطار المفاهيمي للمراجعة القضائية على تنظيم الممارسة العملية .
 - 4- مساعدة متخذي القرار بمؤسسات القطاع العام من خلال تطبيق النتائج التي تسفر عنها الدراسة والتي يمكن تسهم في زيادة مستوي المعرفة بالمراجعة القضائية والتي يمكن أن تحد من الفساد المالي والاداري بمؤسسات القطاع العام
- نموذج الدراسة والفرضيات:** لتحقيق اهداف الدراسة تم الاطلاع على العديد من الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ، ومن ثم ربطها بمتغيرات وبناء نموذج الدراسة الواضح في الشكل ادناه: الشكل رقم (1) نموذج الدراسة



المصدر: اعداد الباحثان، 2019م

- فرضيات الدراسة:** من خلال نموذج الدراسة يتم استنتاج الفرضية الرئيسية والتي تنص علي ان هنالك اثر للمراجعة القضائية علي الفساد في القطاع العام وتتفرع منها الفرضيات التالية
- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة القضائية والفساد المالي بمؤسسات القطاع العام
 - 2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة القضائية والفساد الاداري بمؤسسات القطاع العام

حدود الدراسة : تتمثل في الاتي:

- 1- الحد المكاني : ديوان المراجعة ولاية الخرطوم
- 2- الحد الزمني : العام 2019م
- 3- الحدود البشرية :المراجعين بديوان المراجعة القومي
- 4- الحدود الموضوعية: المراجعة القضائية، والفساد المالي، والفساد الاداري.

ثانيا الدراسات السابقة: يوجد عدد من الدراسات السابقة التي تناولت المراجعة القضائية والفساد المالي والاداري يستعرضها الباحثان فيما يلي:

دراسة: ريهام (2011م): هدفت هذه الدراسة إلى: تحديد ماهية المراجعة القضائية وخطواتها الأساسية ودورها في الكشف عن حالات الغش. بيان الدور الفاعل للمراجعة القضائية في مجال التشخيص والكشف عن عمليات الاحتيال والخداع المالية وغير المالية. إبراز أهم المقومات والمهارات الأساسية للمراجع القضائي وهل تتباين مع المراجع العادي. توصلت الدراسة إلى ان هنالك اختلاف بين مفهوم المراجعة القضائية وبين مفهوم المراجعة الخارجية. تتمثل المتطلبات الأساسية المقترحة في المراجعة القضائية أن يكون لدى المراجع خلفية محاسبية كبرى وكيفية ضبط الغش والمخاطر وكذلك مهارات الاتصال وبراعة إجراءات التحريات.

-دراسة Ojo (2012 م):هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على اختلاف وجهات نظر أراء المراجعين لزيادة الحاجة حول العوامل التي أدت لزيادة الحاجة لطرق احترافية مهنية. توصلت هذه الدراسة إلى ان هنالك اختلاف طبيعة عمل المراجعين في الآونة الأخيرة نتيجة لتقديم مكاتب المراجعة خدمات واسعة أكثر من مجرد المراجعة بسبب انتشار المحاسبة الإبداعية. أصبح هنالك قواعد جديدة أدت إلى زيادة الطلب على مهنة المحاسب القضائي.

-دراسة جيهان (2012م):هدفت هذه الدراسة إلى: تحديد مدى التباين في إدراك المراجعين القضائيين للغش في البيئة الإلكترونية وفقاً لمؤهلاتهم العلمية والعملية ومراكزهم الوظيفية. وتحديد الصور الشائعة للغش في البيئة الإلكترونية والتي تحتاج إلى توجيه انتباه المراجعين القضائيين إليها. و بيان دور الأساليب الإلكترونية الحديثة في تعزيز نتائج المراجعة القضائية لاكتشاف ومنع الغش.وتوصلت الي ان أتاحت التطورات التكنولوجية الحديثة الفرصة إلى تزايد الأساليب المستخدمة لارتكاب جرائم الغش إلا أنها وفرت بعض الأساليب الإلكترونية الحديثة

التي تساهم في البحث عن اكتشاف ومنع الغش. وان هنالك صور شائعة للغش في البيئة الإلكترونية والتي تحتاج إلى توجيه انتباه المراجعين إليها وهي الغش المحاسبي، غش بطاقات الائتمان، غش الحاسب، الشيكات المزورة.

دراسة: محمد (2014): هدفت الدراسة إلى السعي نحو تقديم إطار متكامل مقترح، لاستخدام المراجعة القضائية في منع واكتشاف الغش والاحتيال المالي اكتشاف الغش والاحتيال المالي. وتوصلت إن الأسباب الرئيسية للاهتمام وظهور المراجعة القضائية يرجع إلى انتشار الغش في القوائم المالية. واتفقت الدراسة النظرية مع الدراسي التطبيقية على أن المراجعة الخارجية لا تستطيع في ظل الأوضاع الحالية أن تقوم بدورها في منع واكتشاف الغش.

دراسة محمد (2017): هدفت الدراسة الي صياغة إطار فكري مقترح لتطوير دور المراجعة القضائية لمنع أو الحد من الغش والاحتيال والفساد المالي وتحديد انعكاس ذلك على مصداقية المعلومات المحاسبية. وتوصلت الي إن ظهور المراجعة القضائية هو تلبية لحاجة ملحة لتدعيم الخدمات الأخرى للمراجعة؟ وامتداد طبيعي لها لأنها تجمع بين مهارات متخصصة ومتكاملة في كل من المحاسبة والمراجعة والقانون.

دراسة (Husein 2018 م) هدفت الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن حوكمة الشركات الفساد المالي والإداري ودراسة تأثير دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري وتوصلت الدراسة إلي أن تطبيق حوكمة الشركات هو الحل الأكثر فاعلية لمعالجة ظاهرة الفساد الإداري والمالي وضمان حقوق أصحاب المصالح داخل الشركات والمستثمرين من القطاع الخاص ولحوكمة الشركات تأثير كبير ودور مؤثر في حماية مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في العديد من الجوانب الاقتصادية والقانونية والاجتماعية وتساعد الحوكمة الرشيدة للشركات على جذب الاستثمار ، سواء كان أجنبياً أو محلياً ، وتقليل تسرب رأس المال ، ومكافحة الفساد وتساعد حوكمة الشركات في تطوير أنظمة جديدة وفعالة لتقييم أداء المؤسسات العامة من خلال مبدأ التكاليف المحاسبية للفساد المادي وغير المادي ، حتى لا يكون عذراً لإلغاء تجميد مكافحة الفساد لصالح ارتفاع تكاليف خطط الفساد.

دراسة: (وليد ، 2018م) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أساليب الاتجاهات المعاصرة في المراجعة وبيان دورها في الحد من الفساد المالي بمؤسسات القطاع العام السوداني توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة إيجابية بين المراجعة الالكترونية والحد من الفساد المالي ، أسهمت المراجعة الالكترونية في تحقيق الجودة والفعالية والكفاءة والشفافية والمصادقية بعملية المراجعة كذلك الدقة وسرعة اكتشاف الأخطاء ، لا يوجد بمؤسسات القطاع العام السوداني اهتمام بتطبيق المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية ولا يوجد التزام بالمعايير الدولية للمراجعة البيئية ولا اهتمام بمعالجة الآثار البيئية لأنشطة المشروعات.

دراسة: (يحي ، محمد ، 2019م) ، هدفت الدراسة إلى إعطاء صورة واضحة لواقع لجان المراجعة في الجزائر وتحليل وتحديد دورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري وذلك من خلال التعرف على القوانين والتشريعات التي تضبط تشكيل وعمل لجان المراجعة في الجزائر وتسلط الضوء على أهمية لجنة المراجعة وأهدافها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها وكيفية مساهمتها في الحد من الفساد المالي والإداري وتوصلت الدراسة إلى أن واقع لجان المراجعة هش وضعيف مع رؤية غير واضحة لملامحها على مستوى الجزائر مقارنة بالتطور الذي شهدته في مختلف دول العالم. كما تم تسجيل دور فعال لمسؤوليات لجان المراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري ، كما أن هناك مجموعة من العوامل تساعد على تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري على مستوى المؤسسات الجزائرية.

دراسة (خنيوة، 2019م):هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى توفر مقومات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية ومعرفة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية، في الحد من الفساد المالي في البنوك التجارية ومعرفة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد الإداري في البنوك التجارية وتوصلت الدراسة إلي عدم وجود نظام معلومات محاسبية فعال يساعد على الكشف عن المخالفات المالية والانحرافات، من شأنه أن يشجع الفساد الإداري والمالي بكافة صوره بدرجات متفاوتة وتبرز مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي والإداري، عن طريق الإجراءات والوسائل والسبل.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة:

أولاً المراجعة القضائية:

1- مفهوم المراجعة القضائية:- عرفت بأنها إحدى المجالات المحاسبية التي تستند على المعرفة المتكاملة بكل من أساسيات ومرتكزات المحاسبة والمراجعة ومهارة التحريات والتقصي في ضوء المعرفة بالمواضيع القضائية (د.نجوى ، 2006م، ص33) عليه فإنها تركز على فحص الماضي لاستشراف المستقبل نسبة لزيادة الحاجة إليها عند وجود شكوك مهنية ودعاوى قضائية تتطلب إبداء رأي مهني مستقل وإعداد تقرير يساعد على تأييد الدعاوى القضائية وتنوير ومساعدة المحكمة على الوصول للحق وتحقيق العدالة. كما عرفها آخر: بأنها عملية مهنية متكاملة تستهدف أن يراعي المراجع لما وراء المستندات من خلال عمليات التحري (investigation) والشهادة (Witness) أمام المحاكم وكشف الغش (Fraud) والفساد (Corruption) مع إعداد التقرير لأصحاب المصلحة في المنشأة أو جهات التحقيق والتقاضي مثل المحاكم (د. عبدالوهاب ، 2009م ، ص 62)

ثانياً الفساد المالي والإداري:

1- مفهوم الفساد المالي والإداري :رغم قدم ظهور ظاهرة الفساد لا يوجد لها تعريف واحد شامل متفق عليه ويستند إليه لإزالة الغموض ولبس على دارسيها أو مشرحي الظاهرة ومحلييها ، وفي هذا المقام سنعمل على سرد مجموعة من التعاريف التي قدمت لتعريف الفساد الإداري والمالي:

- عرفه صندوق النقد الدولي بأنه "سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها، حيث اعتبر هذا التعريف الفساد الإداري والمالي بمثابة استخدام الفرد للسلطة والمسؤولية من أجل كسب مال ليس من حقه وإنما باستعمال الرشوة. (أحمد ، شوقي ، 2012م ، ص 4). كما عُرف بأنه عبارة عن مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند

إنجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة. (سامية ، 2018م ، ص 297).

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

مجتمع الدراسة الميدانية: يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من المراجعين والموظفين ومدراء مكاتب المراجعة وشركاء مكاتب المراجعة وآخرين لهم علاقة بموضوع الدراسة خصائص عينة الدراسة: وللخروج بنتائج دقيقة وموثوقة قام الباحث بتنويع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:-

جدول رقم (1) التوزيع التكراري لأفراد وخصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	الفئة	
83.3%	50	محاسبة	التخصص العلمي
5.0%	3	ادارة اعمال	
1.7%	1	دراسات مالية ومصرفية	
1.7%	1	اقتصاد	
8.3%	5	اخرى	
100.0%	60	المجموع	
50.0%	30	بكالوريوس	المؤهل العلمي
15.0%	9	دبلوم عالي	
23.3%	14	ماجستير	
10.0%	6	دكتوراة	
1.7%	1	اخرى	
100.0%	60	المجموع	
40.0%	24	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	المؤهل المهني
1.7%	1	زمالة المحاسبين القانونيين العربية	
1.7%	1	زمالة محاسبين اخرى	
56.7%	34	لا توجد زمالة	
100.0%	60	المجموع	
21.7%	13	مراجع	المسمى الوظيفي
10.0%	6	مراجع عام	
30.0%	18	كبير مراجعين	
11.7%	7	مساعد مراجع	
3.3%	2	شريك مكتب مراجعة	
11.7%	7	مدير ادارة مراجعة	
3.3%	2	مدير مكتب مراجعة	
5.0%	3	عضو فريق مراجعة	
3.3%	2	اخرى	
100.0%	60	المجموع	

11.7%	7	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
36.7%	22	5 وأقل من 10 سنة	
6.7%	4	10 وأقل من 15 سنة	
25.0%	15	15 وأقل من 20 سنة	
20.0%	12	20 سنة فأكثر	
100.0%	60	المجموع	

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

أداة الدراسة الميدانية: استخدم الباحث استمارة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

1/ وصف الاستبانة: أرفق الباحث مع الاستبانة خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض من استمارة الاستبانة وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تمثلت في التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة، وغيرها.

القسم الثاني: احتوى هذا القسم على عدد (34) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق لقياس " ليكرت" الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، لا محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاثة كما يلي:

والمحور الأول تتضمن (10) عبارات، والمحور الثاني تتضمن (11) عبارة، والمحور الثاني تتضمن (13) عبارة.

2/ **الثبات والصدق الظاهري** لأداة: من أجل تحسين صدق الأداة (استمارة الاستبانة) وثباتها فقد تم إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرضها على بعض الأكاديميين من الجامعات الأخرى بغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها. حيث تم تحديثها بتعديلاتهم قبل توزيعها على المبحوثين.

3/ **الثبات والصدق الإحصائي:** لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة تم اخذ استطلاعية وتم حساب ثبات وصدق الاستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب معادلة التجزئة النصفية يوضح الجدول رقم (2) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية:

جدول رقم (2)

الفرضيات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
المحور الأول	10	0.898	0.948
المحور الثاني	11	0.907	0.952

0.963	0.928	13	المحور الثالث
0.975	0.950	34	الاستبانة كاملة

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح للباحثان من الجدول رقم (2) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي وفقاً لمعادلة كرنباخ الفا للعبارات لكامل استبانة الاستبانة جميعها عالية جداً مما يعطى مؤشر جيد لقوة وصدق الاستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين، ومن ثم الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية. وذلك لاستخدام نتائج الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات.
2. كرنباخ الفا لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.
3. والوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة .
4. الانحدار الخطي البسيط.

ثانياً تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1- تحليل ومناقشة المحور الأول: المراجعة القضائية:

جدول رقم (3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الأول

العبارات	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1- ابدأ رأي مهني مستقل يساعد علي تأييد الدعاوي القضائية.	0	2	4	21	33	4.42	0.766	اوافق بشدة
	0.0%	3.3%	6.7%	35.0%	55.0%			
2- العمل علي مساعدة القضاء علي الوصول للعدالة المالية.	1	1	2	25	31	4.40	0.785	اوافق بشدة
	1.7%	1.7%	3.3%	41.7%	51.7%			
3-العمل علي تقديم معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القضائية .	1	3	5	22	29	4.25	0.932	اوافق بشدة
	1.7%	5.0%	8.3%	36.7%	48.3%			
4-العمل علي تحديد الأنشطة غير القانونية التي تتسبب في ارتكاب الغش وتجميع الأدلة اللازمة	1	3	3	31	22	4.17	0.867	اوافق بشدة
	1.7%	5.0%	5.0%	51.7%	36.7%			
5--اعداد تقرير يتضمن رأياً فنياً مهنياً محايداً يعين علي الفصل في الدعاوي القضائية المالية	2	1	3	23	31	4.33	0.914	اوافق بشدة
	3.3%	1.7%	5.0%	38.3%	51.7%			
6--العمل علي حماية المال العام من الغش وسوء الاستخدام	1	1	1	24	33	4.45	0.769	اوافق بشدة
	1.7%	1.7%	1.7%	40.0%	55.0%			
7--لعمل علي المساهمة في كفاءة وفعالية وظيفية المراجعة القضائية	0	2	9	23	26	4.22	0.825	اوافق بشدة
	0.0%	3.3%	15.0%	38.3%	43.3%			

وافق	0.892	4.02	20	25	11	4	0	8---لعمل على تاهيل وتدريب مراجعين قضاة متخصصين للتقصي في ضوء المعرفة القانونية .
			33.3%	41.7%	18.3%	6.7%	0.0%	
وافق	0.854	4.18	23	29	5	2	1	9--لعمل على الوقاية من وكشف التضييل المالي
			38.3%	48.3%	8.3%	3.3%	1.7%	
وافق بشدة	0.773	4.25	25	27	6	2	0	10- المساهمة في تحديد المخاطر المالية المزعومة او المتوقعة والتعاون مع القضاء .
			41.7%	45.0%	10.0%	3.3%	0.0%	
وافق بشدة	0.607	4.27	273	250	49	21	7	المراجعة القضائية
			45.5%	41.7%	8.2%	3.5%	1.2%	

المصدر: أعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (3) الخاص بنتائج المحور الاول (المراجعة القضائية) نجد أنه حصل على وسط حسابي (4.27) أي اوافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات المحور الاول المراجعة القضائية.

2.تحليل ومناقشة المحور الثاني: الفساد المالي:

جدول رقم (4)التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الثاني

العبارة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	وافق	وافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1-سلب وابتزاز مال الغير بدون حق مشروع.	2	1	8	24	25	4.15	0.954	وافق
	3.3%	1.7%	13.3%	40.0%	41.7%			
2-الاعتداء على المال العام بدون حق مشروع	1	3	1	26	29	4.32	0.873	وافق بشدة
	1.7%	5.0%	1.7%	43.3%	48.3%			
تقديم معلومات كاذبة عن السلع والخدمات مخالفة للحقيقة والواقع .	3	5	7	24	21	3.92	1.124	وافق
	5.0%	8.3%	11.7%	40.0%	35.0%			
3-تقديم معلومات وإيضاحات الى الغير لتحفيزه على الشراء مخالفة للواقع	1	9	9	23	18	3.80	1.086	وافق
	1.7%	15.0%	15.0%	38.3%	30.0%			
4-عدم الوفاء بالالتزامات المالية التي تم الاتفاق عليها	3	1	8	26	22	4.05	1.016	وافق
	5.0%	1.7%	13.3%	43.3%	36.7%			
5-استغلال الوظيفة والجاه للتكسب المالي بدون حق مشروع	2	4	3	27	24	4.12	1.010	وافق
	3.3%	6.7%	5.0%	45.0%	40.0%			
6-قبول العمولات والرشاوي بطريقة غير مسموح بها	3	5	8	22	22	3.92	1.139	وافق
	5.0%	8.3%	13.3%	36.7%	36.7%			
7--المماطلة في اداء الحقوق مع المقدرة على ادائها	4	3	2	29	22	4.03	1.104	وافق
	6.7%	5.0%	3.3%	48.3%	36.7%			
8--منع التسريبات المتعلقة بملفات الفساد المالي الي وسائل الاعلام	1	5	13	20	21	3.92	1.030	وافق
	1.7%	8.3%	21.7%	33.3%	35.0%			
9-التهرب الضريبي لمعظم المؤسسات بالدولة	2	1	2	27	28	4.30	0.889	أوافق بشدة
	3.3%	1.7%	3.3%	45.0%	46.7%			
10-عدم مواكبة سياسة الاجور للظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة.	0	4	13	21	22	4.02	0.930	وافق
	0.0%	6.7%	21.7%	35.0%	36.7%			
الفساد المالي	22	41	74	269	254	4.05	0.733	وافق

			38.5%	40.8%	11.2%	6.2%	3.3%	
--	--	--	-------	-------	-------	------	------	--

المصدر: أعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (4) الخاص بنتائج المحور الثاني (الفساد المالي) نجد أنه حصل على وسط حسابي (4.05) أي اوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات المحور الثاني الفساد المالي.

3 :تحليل ومناقشة عبارات المحور الثالث: الفساد الاداري

جدول رقم (5)التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثالث

العبارة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1-تضخم الاجهزة الادارية بكافة مؤسسات الدولة	0	6	10	20	24	4.0	0.991	اوافق
	0.0%	10.0%	16.7%	33.3%	40.0%			
2-عدم تحديد الاختصاصات الادارية وتوزيعها بدقة بمرافق الدولة	0	3	5	29	23	4.20	0.798	اوافق بشدة
	0.0%	5.0%	8.3%	48.3%	38.3%			
3-عدم التركيز علي الامور الاستراتيجية بمؤسسات الدولة	0	6	9	22	23	4.03	0.974	اوافق بشدة
	0.0%	10.0%	15.0%	36.7%	38.3%			
4-ابعاد الكفاءات العملية ذات الخبرة النظيفه	2	3	7	21	27	4.13	1.033	اوافق
	3.3%	5.0%	11.7%	35.0%	45.0%			
5-جعل الجهاز الاداري معرض ومهيألي انتشار الفساد	4	1	9	26	20	3.95	1.080	اوافق
	6.7%	1.7%	15.0%	43.3%	33.3%			
6-اختناق العمل بمؤسسات الدولة مع بطء القرارات الادارية .	2	3	8	25	22	4.03	1.008	اوافق
	3.3%	5.0%	13.3%	41.7%	36.7%			
7-تعقيد الاجراءات الادارية والتمسك بحرفيتها مع التأخير في قضاء المعاملات الادارية	1	4	5	27	23	4.12	0.940	اوافق
	1.7%	6.7%	8.3%	45.0%	38.3%			
8-ضعف انظمة الرقابة الادارية والمالية وتعدد الاجهزة القائمة بها.	1	3	6	22	28	4.22	0.940	اوافق
	1.7%	5.0%	10.0%	36.7%	46.7%			
9-عدم تناسب السلطة والمسؤولية في الجهاز الاداري	1	3	3	32	21	4.15	0.860	اوافق
	1.7%	5.0%	5.0%	53.3%	35.0%			
10-عدم موضوعية طرق التوظيف والترقية في ادارة مؤسسات الدولة	2	1	6	29	22	4.13	0.911	اوافق بشدة
	3.3%	1.7%	10.0%	48.3%	36.7%			
11-تداخل العوامل السياسية في الاختيار والتعين بمؤسسات الدولة	1	1	8	23	27	4.23	0.871	اوافق بشدة
	1.7%	1.7%	13.3%	38.3%	45.0%			
12-التسرع في اصدار تشريعات كثيرة خاصة بمؤسسات الدولة	2	2	10	27	19	3.98	0.965	اوافق
	3.3%	3.3%	16.7%	45.0%	31.7%			
13-ضعف السلطة القضائية وسيادة القانون	3	6	13	21	17	3.72	1.136	اوافق
	5.0%	10.0%	21.7%	35.0%	28.3%			
الفساد الاداري	19	42	99	324	296	4.07	0.708	اوافق
	2.4%	5.4%	12.7%	41.5%	37.9%			

المصدر: أعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (5) الخاص بنتائج المحور الاول (الفساد الاداري) نجد أنه حصل على وسط حسابي (4.07) أي وافق حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات المحور الثالث الفساد الاداري .

ثانيا تحليل ومناقشة نتائج الفرضيات

1/1/2 تحليل ومناقشة نتائج المحور الاول : المراجعة القضائية

جدول رقم (6)

م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	ابدا رأي مهني مستقل يساعد علي تاييد الدعاوي القضائية.	44.685	59	0.000	88.3%	دالة احصائياً
2	العمل علي مساعدة القضاء علي الوصول للعدالة المالية.	43.391	59	0.000	88.0%	دالة احصائياً
3	العمل علي تقديم معلومات مالية ومحاسبية للاغراض القضائية .	35.322	59	0.000	85.0%	دالة احصائياً
4	العمل علي تحديد الانشطة غير القانونية التي تتسبب في ارتكاب الغش وتجميع الادلة اللازمة	37.233	59	0.000	83.3%	دالة احصائياً
5	اعداد تقرير يتضمن رأياً فنياً مهنياً محايداً يعين علي الفصل في الدعاوي القضائية المالية	36.707	59	0.000	86.7%	دالة احصائياً
6	العمل علي حماية المال العام من الغش وسوء الاستخدام	44.850	59	0.000	89.0%	دالة احصائياً
7	العمل علي المساهمة في كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة القضائية	39.577	59	0.000	84.3%	دالة احصائياً
8	العمل علي تاهيل وتدريب مراجعين قضائين متخصصين للتقصي في ضوء المعرفة القانونية .	34.865	59	0.000	80.3%	دالة احصائياً
9	العمل علي الوقاية من وكشف التضليل المالي .	37.964	59	0.000	83.7%	دالة احصائياً
10	المساهمة في تحديد المخاطر المالية المزعومة او المتوقعة والتعاون مع القضاء .	42.590	59	0.000	85.0%	دالة احصائياً

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتضح للباحث من الجدول (6) أن جميع القيم الإحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن معظم أفراد العينة موافقين على عبارات المحور الاول المراجعة القضائية.

2/1/2 تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني : الفساد المالي والاداري

يهدف هذا المحور لمعرفة الفساد الاداري واختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة ، واستخدم اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة الفساد المالي و الاداري.

جدول رقم (7) اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة الفساد المالي

والاداري

اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة الفساد المالي

م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	سلب وابتزاز مال الغير بدون حق مشروع .	33.710	59	0.000	83.0%	دالة احصائياً
2	الاعتداء علي المال العام بدون حق مشروع	38.293	59	0.000	86.3%	دالة احصائياً
3	تقديم معلومات كاذبة عن السلع والخدمات مخالفة للحقيقة والواقع .	26.983	59	0.000	78.3%	دالة احصائياً
4	تقديم معلومات وايضاحات الي الغير لتحفيزه علي الشراء مخالفة للواقع	27.101	59	0.000	76.0%	دالة احصائياً
5	عدم الوفاء بالا لزامات المالية التي تم الاتفاق عليها	30.891	59	0.000	81.0%	دالة احصائياً
6	استغلال الوظيفة والجاه للتكسب المالي بدون حق مشروع	31.573	59	0.000	82.3%	دالة احصائياً
7	قبول العمولات والرشاوي بطريقة غير مسموح بها	26.629	59	0.000	78.3%	دالة احصائياً
8	المماطلة في اداء الحقوق مع المقدرة علي ادائها	28.294	59	0.000	80.7%	دالة احصائياً
9	منع التسريبات المتعلقة بملفات الفساد المالي الي وسائل الاعلام	29.457	59	0.000	78.3%	دالة احصائياً
10	التهرب الضريبي لمعظم المؤسسات بالدولة	37.478	59	0.000	86.0%	دالة احصائياً
11	عدم مواكبة سياسة الاجور للظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة.	33.470	59	0.000	80.3%	دالة احصائياً
اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لاجابات أفراد عينة الدراسة الفساد الاداري						
م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	تضخم الاجهزة الادارية بكافة مؤسسات الدولة	31.528	59	0.000	80.7%	دالة احصائياً
2	عدم تحديد الاختصاصات الادارية وتوزيعها بدقة بمرافق الدولة	40.753	59	0.000	84.0%	دالة احصائياً
3	عدم التركيز علي الامور الاستراتيجية بمؤسسات الدولة	32.087	59	0.000	80.7%	دالة احصائياً
4	ابعاد الكفاءات العملية ذات الخبرة النظيفه	31.000	59	0.000	82.7%	دالة احصائياً
5	جعل الجهاز الاداري معرض ومهيأ الي انتشار الفساد	28.323	59	0.000	79.0%	دالة احصائياً
6	اختناق العمل بمؤسسات الدولة مع بطء القرارات الادارية .	30.998	59	0.000	80.7%	دالة احصائياً
7	تعقيد الاجراءات الادارية والتمسك بحرفيتها مع التأخير في قضاء المعاملات الادارية	33.906	59	0.000	82.3%	دالة احصائياً

8	ضعف انظمة الرقابة الادارية والمالية وتعدد الاجهزة القائمة بها.	34.730	59	0.000	84.3%	دالة احصائياً
9	عدم تناسب السلطة والمسؤولية في الجهاز الاداري	37.373	59	0.000	83.0%	دالة احصائياً
10	عدم موضوعية طرق التوظيف والترقية في ادارة مؤسسات الدولة	35.156	59	0.000	82.7%	دالة احصائياً
11	تداخل العوامل السياسية في الاختبار والتعين بمؤسسات الدولة	37.659	59	0.000	84.7%	دالة احصائياً
12	التسرع في اصدار تشريعات كثيرة خاصة بمؤسسات الدولة	31.962	59	0.000	79.7%	دالة احصائياً
13	ضعف السلطة القضائية وسيادة القانون	25.335	59	0.000	74.3%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتضح للباحث من الجدول (7) أن جميع القيم الإحصائية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن معظم أفراد العينة موافقين على عبارات المحور الثاني . فان ذلك يشير إلى : وجود فروق دالة احصائيا في اجابات المبحوثين حول عبارات محور الفساد المالي والاداري.

ثالثاً: اختبار الفرضيات

1/3 تحليل الانحدار الخطي:

1/تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرات (المراجعة القضائية) و الفساد المالي (الاداري):

جدول رقم (8)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير المراجعة القضائية، الفساد المالي و الاداري

المراجعة القضائية و الفساد المالي				
معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير	
$\hat{B}_0$	1.225	0.036	معنوية	
$\hat{B}_1$	0.661	0.000	معنوية	
معامل الارتباط (R)	.548a			
معامل التحديد (R^2)	0.300			
أختبار (F)	24.876		النموذج معنوي	
$\hat{y} = (1.225) + .661X$				
المراجعة القضائية و الفساد الاداري				
معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير	
$\hat{B}_0$	1.144	0.036	معنوية	
$\hat{B}_1$	0.686	0.000	معنوية	
معامل الارتباط (R)	.588a			
معامل التحديد (R^2)	0.346			
أختبار (F)	30.707		النموذج معنوي	
$\hat{y} = (1.144) + 0.686X$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح من الجدول رقم (13)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردية بين المتغيرات (المراجعة القضائية) كمتغير مستقل و الفساد المالي الاداري كمتغيرات تابعة، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.548)(0.588) على التوالي.
2. بلغت قيمة معاملات التحديد (R^2) (0.300) (0.346) ، هذه القيمة تدل على ان المراجعة القضائية) كمتغير مستقل تساهم بـ (30%) (35%) على التوالي في الفساد المالي و الفساد الاداري (المتغير التابع).

نتائج اختبار الفرضيات :

1. نجد قيمة معلمة المراجعة القضائية تساوي (0.661) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000). وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة دالة احصائياً بين المراجعة القضائية و الفساد المالي
- مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " هناك علاقة بين المراجعة القضائية و الفساد المالي قد تحققت.
2. نجد قيمة معلمة الفساد المالي تساوي (0.686) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة دالة احصائياً بين المراجعة القضائية والفساد الاداري.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة القضائية والفساد الاداري قد تحققت.

الخاتمة: تشتمل على :

أولاً النتائج: النتائج العامة

- المراجعة القضائية تساعد علي ابداء راي مهني مستقل يعمل علي تدعيم الدعاوي القضائية المتعلقة بالقطاع العام
- تعمل المراجعة القضائية علي مساعدة القضاء علي الوصول للعدالة المالية

-تعمل المراجعة القضائية علي اعداد تقارير تتضمن رايًا فنيًا مهنيًا محايداً يعين علي الفصل في الدعاوي القضائية في القطاع العام

-تعمل المراجعة القضائية علي تحديد الانشطة غير القانونية التي تتسبب في ارتكاب الغش وتجميع الادلة اللازمة بالقطاع العام

-تعمل المراجعة القضائية علي حماية المال العام من الغش وسوء الاستخدام في القطاع العام

-تعمل المراجعة القضائية علي المساهمة في كفاءة وفعالية الانظمة المالية التي تستخدم في القطاع العام

-تعمل المراجعة القضائية علي تأهيل وتدريب مراجعين قضائيين متخصصين للتقصي في ضوء المعرفة القانونية

-تعمل المراجعة القضائية علي كشف التضليل المالي بالقطاع العام

-تساهم المراجعة القضائية في تحديد المخاطر المالية المزعومة في القطاع العام

-تعمل المراجعة القضائية علي تقديم مالية ومحاسبية ملائمة للأغراض القضائية بالقطاع العام

-تساعد المراجعة القضائية علي تحديد الاختصاصات الادارية وتوزيعها بدقة بمرافق الدولة

- تساعد المراجعة القضائية علي تقوية انظمة الرقابة الادارية بالقطاع العام

- تساعد المراجعة القضائية علي فك اختناق العمل بمؤسسات الدولة مع ترشيد القرارات

النتائج الخاصة

1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة القضائية والفساد المالي بالقطاع العام

2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة القضائية والفساد الاداري بالقطاع العام

ثانيا التوصيات:بناء على النتائج يوصى بالاتي:

- ضرورة قيام مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان ، بنشر ثقافة ومفاهيم المراجعة القضائية ومدي اهمية تطبيقها في مؤسسات القطاع العام
- ضرورة قيام مجلس تنظيم المهنة بالتعاون مع الهيئات المختلفة بالسودان علي ايجاد اطار متكامل للمراجعة القضائية من اجل تفعيلها في مؤسسات القطاع العام
- اصدار معايير للمراجعة القضائية من قبل مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان تواكب المستجدات في البيئة المحاسبية ومن ثم تساعد علي تحسين جودة عمليات المراجعة القضائية بالقطاع العام
- اصدار معايير موحدة للمراجعة القضائية وملزمة من قبل تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة لكي تساعد علي تجويد ادارة مؤسسات القطاع العام
- زيادة اهتمام مؤسسات القطاع العام بتطبيق معايير المراجعة القضائية مما يساعد علي نزاهة اداء تلك المؤسسات
- انشاء دورات تدريبية للمراجعين القضائيين من قبل مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة لكي تطور من ادائهم في مؤسسات القطاع العام
- تعميق الوعي بدور المراجعة القضائية واهميتها في مؤسسات القطاع العام لما لها من اهمية في تقديم العدالة المالية والادارية التي تؤدي الي زيادة ثقة المجتمع بمؤسسات القطاع العام
- تقييم مدي نجاح المراجعة القضائية في ادارة المخاطر المالية والادارية بمؤسسات القطاع العام
- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول المراجعة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري بمؤسسات القطاع العام

- العمل على الاهتمام المراجعة القضائية في الجامعات من خلال التدريس والتدريب على طرق التعامل بها لضمان تقليل الانحرافات الناتجة من التطبيق الخاطئ للرقابة الداخلية في المؤسسات.

- التركيز على برامج التدريب ذات الصلة بالمراجعة القضائية.

- ضرورة دراسة أوضاع وتطبيق المراجعة القضائية بالسودان لحل العقبات والمشكلات التي تواجه تطبيق المراجعة القضائية.

المراجع العربية :-

- إيمان محمد سعد الدين، دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الخامس والسبعون، السنة التاسعة والأربعون، 2010م.

- ضياء حامد الدباغ ، محمد عمر زيدان، وحيد محمود رمو ، دور نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد الاداري، ضمن كتاب النزاهة والشفافية والادارة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، دون ذكر السنة.

- طاهر محسن منصور، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005م.

- عبدالوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة القضائية الحديثة - الجزء الأول، الإسكندرية ، الدار الجامعية، 2009م.

- نجوى أحمد السيسي، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية ، دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير 2006م.

-جيهان عبد المعز الجمال، دور المراجعة القضائية في مواجهة الغش المالي في ظل البيئة الإلكترونية، "دراسة ميدانية"، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة المصرية، العدد(3)، 2012م).

-خنيوة محمد الأمين ، دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي والإداري في البنوك التجارية ، (الجزائر: مجلة البشائر الإقتصادية ، جامعة طاهري محمد بشار ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، 2019م).

-ريهام السيد علي المنوفي، دور المراجعة القضائية في تفعيل مبادئ الحوكمة، (مصر: جامعة بورسعيد، كلية التجارة، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد (1)، 2011م.

فارس أحمد ، الفساد الإداري نموذجاً ، (د.ن: اللجنة العليا لحقوق الإنسان ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، 2008م)

مجدي محمد سامي ، دور المحاسبة القضائية في تشخيص وإكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي _ دراسة ميدانية - مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة جامعة الزقايق (العدد الاول المجلد الرابع والعشرون يناير) (2002م).

محجوب عبدالله حامد ، مدي تطبيق المراجعة القضائية في فصل الدعاوي والمنازعات الخاصة بالمخالفات المالية في المحاكم السودانية ، مجلة جامعة الاقصي (سلسلة العلوم الانسانية) ، العدد 2 المجلد 21 ، 2017م

-محمد أحمد إبراهيم خليل، تطوير دور المراجعة القضائية لمواجهة الغش والاحتيال والفساد المالي بمنظمات الأعمال ، وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية، "دراسة اختبارية"، (مصر: جامعة بني سويف، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد (5)، العدد (1)، 2017م).

-محمد خالد الماهياني ، الفساد الإداري والمالي، مظاهره، وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته ، (الجزائر: الملتقى العلمي الدولي السابع حول: الفساد الإداري والمالي - المشكلة وسبل العلاج ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، أيام 15 و 16 ، 2012م.

-محمد رجب يسن غنيم، نحو إطار متكامل لاستخدام المراجعة القضائية في منع واكتشاف الغش، في البيئة المصرية، (مصر: جامعة بنها، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (4)، 2014م).

-محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايير، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد309، 2004م

-وليد صديق علي ، الاتجاهات المعاصرة فى المراجعة ودورها فى الحد من الفساد المالى ، (الخرطوم : رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا) ، 2018م.

-يحي عبد اللاوي .، محمد الهادي ضيف الله ، أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية كمدخل للحد من الفساد المالي والإداري ، (الجزائر: مجلة البشائر الإقتصادية ، جامعة طاهري محمد بشار ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، 2019م).

المراجع الإنجليزية :-

1- ojo, M. Forensic Accounting and The Law: Forensic Accountant in the Capacity of An Expert Witness, 2012, Retrieved from <http://ssm:com/abstract=2026071>.

2- Mihajlo Rabrenovic,Husein Elhaida Sherif,Khalid Mohamed, The corporate governance mechanism and its role in the reduction of financial and administrative corruption, International Journal of Scientific and Research Publications, Vol 8, No 4, April 2018.